بناء وحدات جديدة لتخزين الغاز المنزلي في مارب

اليمن يصدر الغاز الطبيعي المسال إلى ١٠ دول العام الجاري

■ صنعاء/سبأ

قال مدير عام الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال فرانسوا رافين أن الشركة تقوم حاليا ببناء وحدة استخلاص للغاز المنزلي في القطاع ١٨ في مارب.

وأضاف في ورقة العمل التي قدمها في المؤتمر الثالث للنفط والغاز والمعادن، الذي عقد بصنعاء: إن الوحدة تعتبر اول مشروع من نوعه منذ ٢٠عاما في اليمن وسيساعد على زيادة إنتاج الغاز المنزلي بـ١٢ الف برميل يوميا، كما تدرس الشركة حاليا مشروع بناء وحدات جديدة لتخزين الغاز المنزلي في مارب.

وأشار فرانسوا رافين إلى أن الشركة ستقوم ببناء خط انبوب فرعي من مارب إلى مدينة معبر بمحافظة ذمار لتغذية محطة الطاقة الكهربائية هناك.

وبين أن شحنات الغاز الطبيعي المسال اليمني وصلت في ٢٠١٠م إلى عشر دول في انحاء العالم تقوم بشراء الغاز بشكل منتظم وهي تشيلي، المكسيك، المملكة المتحدة، اسبانيا، الكويت، الهند، اليابان، الصين.. لافتا إلى أن هذه الدول وضعت الشركة في قائمة العملاء المفضلين لديها مما يسمح برفع قيمة المبيعات والاستمرار في بناء شهرة الشركة واليمن كبلد منتج للغاز الطبيعي المسال.

كما قامت الشركة بإرسال شحنات تحويلية إلى الولايات المتحدة ودول أخرى.

وذكر في ورقة العمل أن ما يميز مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال ويجعله محل تقدير واعجاب في الأسواق العالمية انه مشروع متكامل ابتداء من خط انابيب الغاز وحقول الغاز في القطاع ١٨ بمارب وصولا إلى ناقلات الغاز ومن ثم موانئ الاستقبال، وهو ما ساعد الشركة في الحصول على شهرة ومصداقية، وحول كيفية التعامل مع أسعار الغاز أكد فرانسوا رافين قدرة الشركة على بيع ما تنتجه من الغاز ولا تضطر إلى الغاء أي شحنة بسبب قلة المشترين.. وقال: لدينا ثلاثة مشترين على المدى البعيد بعقود تمتد لعشرين عاما، احدهم شركة كوجاز الكورية أكبر مشتري للغاز الطبيعي المسال في العالم، وكذا جي دي اف سيوز ثالث أكبر مشتر للغاز في العالم إضافة إلى شركة توتال للغاز والطاقة التي هي من ضمن أكبر ١٠ شركات في العالم حيث تصدرت المرتبة الخامسة عام ٢٠١٠م.

وقال: عندما نذهب إلى تشيلي فنحن لا نذهب بمفردنا لأنهم يمنحونا الفرصة وهذا يسمح بمقاومة الأسعار والحصول على الامن الذي نحتاجه لسداد القروض البالغة ٢,٨ مليار دولار.. مشيرا إلى انه يتم التعامل بشفافية كاملة مع المشترين، فهم يدفعون ثمن كل شحنة في يوم استلامها بسعر الغاز المعلن في أسواق البورصة العالمية لكنه ايضا في تباين مطلق من خلال ملاحظة أسعار مؤشر هنري هب خلال الـ١٥ سنة ماضية.

وأضاف: ٩٣٪ من حجم مبيعات الغاز الطبيعي المسال تتماشى بشكل كامل وكلي مع الأسعار اليومية في الأسواق بشفافية مطلقة، والكمية المتبقية ٧٪ والتي تمثل مبيعات الغاز لشركة كوجاز الكورية تباع لكن مع تحديد سقف سعري وارضية سعرية لتوفر حماية للشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال واليمن فيما يتعلق بأسعار الأسواق الآسيوية، وسنحصل على الحد الأدنى من السعر الذي يمكننا من سداد الديون.

وتابع: كمية السقف السعري هي ليست سوى ٧٪، واليوم السقف السعري ليس في صالحنا لأن أسعار النفط مرتفعة وهذه الأسعار مجدولة للنفط فقط، وسنرى ما سيحدث خلال العام القادم والذي يليه.

وحول استراتيجية المبيعات قال فرانسوا رافين: إن على الشركة اولا التزامات بتسليم الغاز من حيث الكمية والجودة، واذا لم تقم بذلك لن تحظى باحترام الأسواق، وكذا إرسال شحنات تحويلية، بسعر أفضل وبالتالي الحصول على عوائد إضافية.

وفيما يتعلق بدخل الحكومة من المشروع أوضح مدير عام الشركة أن دخل الحكومة يتمثل في الضرائب وكذلك حصتها من ارباح الاسهم التي ستجنيها مستقبلا عن طريق الشركة اليمنية للغاز والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات وكلتي الجهتين مساهمتين في مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال.

وقال فرانسوا رافين: بسبب التركيبة الخاصة للاتفاقيات، ستكون ضريبة الدخل تصاعدية، بدءا من ٢٥٪ إلى أن تصل ٩٠٪ وهي نسبة عالية، وسندفع المزيد من الضرائب عاما تلو عام بغض النظر عما سيحدث، وفي غضون ٢٠ عاما سندفع ١٠ إلى ٢٠ ضعفاً من حجم الضرائب التي ندفعها اليوم، وهذا ليس بوعد أو تكهن، لكن ما نصت عليه الاتفاقيات وما وافق عليه البرلمان ولا يمكننا الخروج من هذا.

وأضاف: في المستقبل ستختفي كميات فقاعات الغاز وستصلنا الكميات الكاملة من الغاز حتى نصل إلى الطاقة الإنتاجية القصوي للمشروع ونلبي توقعاتنا وربما لو تحسنت أسعار الغاز سنتجاوزها.

ولفت إلى أن لدى الشركة سبعة مساهمين، الذين مولوا المشروع بمبلغ ملياري دولار، وكذلك يقوم الشركاء بدفع حصة المساهمة الخاصة بالشركة اليمنية للغاز الحكومية، والمساهمون أيضا يضمنون تسديد القروض البالغة ٢,٨ مليار دولار التي وفرها أصحاب البنوك.

وقال: حاليا لا يوجد ارباح ليتم توزيعها بين المساهمين كما انهم يقومون بتوفير السيولة النقدية هذا العام ويمكن حتى العام القادم، لأنه لم يحن الوقت بعد لتقاسم أرباح كون الشركة لم تصل إلى المستوى الربحي الكافي، ولدى الشركة ما يكفي لدفع أجور المقاولين وتسديد ديونها، كما أننا نأخذ مبالغ مالية من المساهمين لدفع الضرائب الحكومية، وهذا هو طبيعة الحال بالنسبة للشركة اليوم.

وبينت الورقة أن الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال تتمتع بعلاقة مع الشركات المحلية، ولديها علاقات مع شركة صافر المشغل للقطاع ١٨ والتي تنتج الغاز.

كما أن الشركة تتقاسم تكلفة التشغيل ورأس المال الخاص بشركة صافر مع وزارة المالية، حيث تقوم وزارة المالية بدفع كل ما يتعلق بالجانب النفطي بينما الشركة تدفع كل ما يخص الغاز وعند النظر إلى المستقبل البعيد المدى وتراجع النفط فهذا يعني أن الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال ستمول تكاليف صافر.

وفيما يتعلق ببرامج التنمية أشار فرانسوا رافين إلى أن الشركة تملك أكبر برامج للتنمية المستدامة في اليمن حيث تقدم منح للدراسة في فرنسا في مساق البكالوريوس والماجستير سنويا، وتقوم بتشييد ٢٠ مدرسة في المناطق المجاورة للمشروع، وكذا توفير ٨٠ منحة داخلية للطلاب للدراسة في جامعات يمنية، إضافة إلى تأهيل موظفي الشركة وموظفي الشركات المتعاقدة، وكذا تعويض الفين من الصيادين المحليين وثلاثة الاف و٦٠٠ شخصا من أصحاب الأراضي.

وفي مجال العمالة اليمنية أشار إلى أن الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال وفرت ستة آلاف فرصة عمل ٩٠٪ منها عن طريق المقاولين، و٨٥٪ من القوى العاملة في الشركة حاليا يمنيون، وتوفر الشركة عقود عمل كبيرة مثل وحدة التبريد التي تنفذها شركة يمنية.

وبين أن الكساد الاقتصادي العالمي الحاد ساهم في التأثير على أسعار الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة وأوروبا، فيما الأسعار في أسواق آسيا تنتهج مساراً ثابتاً بشكل عام واحيانا تحصل فيها متغيرات، لكن اليوم حلت محلها الأسواق الآسيوية بسبب النمو المطرد في الصين وطلبها المتنامي للطاقة الناتج عن قوة السوق الكورية.

وأشار مدير عام الشركة إلى أن أسعار الغاز تزداد بشكل قوي، وسوف تتساوى مع أسعار النفط، كما انها ستتجاوز أسعار النفط، لانه طاقة نظيفة تحتاج له المدن العملاقة، وهناك مدن عملاقة في اسيا يقطنها ما بين ١٠-٢٠ مليون نسمة وهم لا يتحملون التلوث الناتج عن احتراق الوقود.

وقال: لقد اضحى العالم اليوم أكثر ترابطا، فشحنات الغاز الطبيعي المسال اليمني ترسل إلى تشيلي والي الصين، وقبل ٣٠ عاما لم يكن هناك سوى خطين هما الجزائر فرنسا واسبانيا واندونيسيا اليابان.

وأضاف: إن الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال مشروع جيد لليمن، ومشروع نجاح حقيقي، وقد اكتسب شهرة عالية على الصعيد الدولي وما اتمناه هو أن تكون هذه الشهرة بنفس القدر في داخل اليمن.

▷ رئيس الجمهورية خلال تدشينه تصدير أول شحنة للغاز الطبيعي المسال من ميناء بلحاف «أرشيف».

رأي اقتصادي

اليمن نحو آفاق إيجابية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

□ حفلت مؤسساتنا المالية والمصرفية بعدد من التطورات الهامة على الساحة الاقتصادية مما كان له الأثر الإيجابي على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وجعل الاقتصاد اليمني يجتاز مرحلة تحول تعتمد بشكل أساسي على إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال الخام، فبلادنا اليمن أصبحت من المنتجين والمصدرين الكبار للطاقة الغازية إقليمياً ودولياً، وهذا الأمر وضع الاقتصاد اليمني على طريق النمو القوي وتحسين وضعية المديونية الخارجية وخدماتها وأعبائها.

وعلى صعيد معدلات النمو الإيجابي التي يستطيع الاقتصاد تحقيقها ووضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات لسد العجز في الموازنة العامة، بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك وضبط النفقات، والتي تزامنت مع شحنات الغاز الطبيعي، مما وضع بلادنا ضمن قائمة الدول ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة، وسهّل من عملية دخول بلادنا ومؤسساتنا المالية والمصرفية إلى الأسواق المالية الإقليمية والدولية، فالاقتصاد اليمني حقق نمواً فاق التوقعات، وتواصل النمو في ظل معدلات تضخم منخفض، مما عزز الاحتياجات المالية الخارجية مع تفعيل دور مؤسساتنا المالية والمصرفية وإعطائها المساحة المناسبة في إدارة عملية التنمية وزيادة المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل المنافسة الدولية والتطور السريع في وسائل الاتصال وتنوع الخدمات، كما أنه ليس بخاف أن حكومة بلادنا تعمل بصورة دائمة على دعم النشاط المصرفي للتقليل من الأزمة المالية العالمية التي عصفت وتعصف بالعالم منذ منتصف سبتمبر ٢٠٠٨م وحتى يومنا هذا، والتقليل من التأثيرات السلبية للمنافسة الإقليمية والدولية عليه.

إن بنكنا المركزي اليمني يقوم بالتنسيق مع مصارفنا ومؤسساتنا المالية بدعم المكننة المصرفية لتحسين الخدمات ورفع قدراتها التنافسية، الأمر الذي من شأنه دعم قدراتها في مجال الخدمات المصرفية والاستثمارية والتمويلية وتقوية قواعدها الرأسمالية واستعدادها بصورة أكبر لتمارس دورها في إدارة عملية التنمية الاقتصادية وتعيش تطورات العولمة والتكتل والتحالف والانفتاح ومواكبة معايير العمل الإقليمي والدولي.

مشاركة يمنية في اجتماعات بنك التجارة بجيبوتي

■ صنعاء/سبأ

يشارك البنك اليمني للإنشاء والتعمير في اجتماعات مجلس إدارة بنك التجارة والصناعة البحر الأحمر جيبوتي الذي سيعقد اليوم في جيبوتي.

وأوضح مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير حسين فضل محمد لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ لدى مغادرته صنعاء أن الاجتماعات ستناقش نتائج نشاط بنك التجارة والصناعة حتى نهاية شهر سبتمبر الماضي وإمكانية تطوير عمله في مجال العمل المصرفي.

وبين أن مجلس إدارة بنك التجارة والصناعة البحر الأحمر جيبوتي سيقر فتح فرعين إضافيين له في جيبوتي لتوسيع وتسهيل العملية المصرفية للمستفيدين داخل جيبوتي.. لافتا إلى أن معظم التجار في جيبوتي يمنيون وسيستفيدون من خدمات البنك.

وأشار محمد إلى أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير من أوائل المساهمين والفاعلين والمؤسسين لبنك التجارة والصناعة الجيبوتي بنسبة ١٦٪ من رأسماله.

يذكر أن بنك التجارة والصناعة البحر الأحمر جيبوتي أنشئ منتصف السبعينيات برأسمال ٢,٥ مليار فرنك جيبوتي.

وقد حقق البنك اليمني للإنشاء والتعمير أرباحاً صافية من خلال مساهمته في بنك جيبوتي وصلت العام الماضي إلى ٣٠٠ مليون ريال.

ضبط سلع غذائية غير مطابقة للمواصفات بالمحافظة

٣,٣ مليار ريال قيمة مبيعات التيار الكهربائي بالحديدة خلال الربع الثالث من العام الجاري

■ «الثورة/ يحي كرد

بلغت قيمة مبيعات المؤسسة العامة للكهرباء منطقة الحديدة خلال الربع الثالث من العام الحالي ٢٠١٠م (٣) مليارات و(٣٧٨) مليوناً و(٩٥٤) ألفاً و(١٦٢) ريالاً منها مليار و(٧٢٨) مليوناً و(٤٧٤) ألفاً و (١٣١) ريالاً قيمة استهلاك الأهالي و(٦٠٨) ملايين و(٧٢٨) ألفاً و(٢٩٤) ريالاً قيمة استهلاك كبار المستهلكين ومليار و(٤١) مليوناً و(٧٥١) ألفاً و(٧٣٧) ريالاً قيمة مبيعات القطاع الحكومي.

وأوضح الأخ محمد احمد النهاري مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء منطقة الحديدة في تصريح لـ«الثورة» أن ماتم تسديدة من قيمة المبيعات خلال الربع الثالث من العام الحالي هو مليار ان و(٧٦٥) مليوناً و (٧٥٥) ألفاً و(٢٠٠) ريال منها مليار و(٧٢٨) مليوناً و (٤٧٤) ألفاً و(١٣١) ريالاً سدده الأهالي و(٥٥١) مليوناً و(١١١) ألفاً و(٢٩٤) ريالاً سدده كبار المستهلكين و(٤٨٦) مليوناً و(١٦٩) ألفاً و(٧٧٥) ريالاً قيمة ماتم تسديده من القطاع الحكومي .وأشار النهاري إلى أن إجمالي المتأخرات عند الأهالي وكبار المستهلكين والقطاع الحكومي من الأعوام السابقة والعام الحالي ٢٠١٠م بلغت (٧) مليارات و(٨٠١) مليون و(٤٦٧) ألفاً و(١٥٨) ريالاً منها ملياران و(١٥١) مليوناً و(٥١٧)ألفاً و(٥١٨) ريالاً متأخرات عند الأهالي وملياران و(٤٥٠) مليوناً و(٤٣٥) ألفاً و(٩٤٧) ريالاً متأخرات عند كبار المستهلكين و(٣) مليارات و(١٩٩) مليوناً و(٥١٣) ألفاً و(٦٩٣) ريالاً متأخرات عند القطاع الحكومي .لافتا إلى عدد المشتركين أو الموصلين للتيار الكهربائي بمحافظة الحديدة بلغوا مع نهاية سبتمبر الماضي من العام الحالي (١٢٤) ألفاً و(٦٧٥) مشتركاً.

من جهة أخرى احتجزت أمس الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بميناء الحديدة (٤٧٣١) كرتوناً من المواد الغذائية المخالفة للمواصفات والمقاييس اليمنية وغير صالحة للاستخدام الآدمي.وقال الأخ/ منير صالح المقالح مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بمحافظة الحديدة في تصريح لـ«الثورة»: أن احتجاز هذه المواد الغذائية التي وصلت إلى ميناء الحديدة على متن سفينتين تجاريتين من إحدى الدول الصديقة جاء بعد أن أظهرت المعاينة الظاهرية والفحوصات المخبرية مخالفتها للمواصفات والمقاييس اليمنية وعدم صلاحيتها للاستخدام الآدمي وهي (٣٢٧٠) كرتون حلويات حبوب و(١٤٦١) كرتون لحم مفروم البالغة قيمتها (١١) مليوناً و(٧٨٣) ألفاً و(٢٧٥) ريالاً.مشيرا إلى أنه يتم حاليا اتخاذ الإجراءات القانونية بحق أصحابها بناء على توجيهات مدير عام الهيئة المهندس احمد احمد البشة تمهيدا لإعادة تصديرها إلى بلد المنشأ أو إتلافها وفقا للقانون.

الفرق الصحية تضبط ٢٥٧٠ مخالفة بمسالخ أمانة العاصمة

■ «أمانة العاصمة/سبأ

ضبطت الفرق الميدانية الصحية التابعة لمكتب المسالخ وأسواق اللحوم بأمانة العاصمة خلال حملات تفتيش أسواق اللحوم والدواجن والمطاعم والمنشآت ألفين و٥٧٠ مخالفة في مناطق ومديريات الأمانة خلال يناير سبتمبر ٢٠١٠م.

وأوضح تقرير رسمي صادر عن المكتب حصلت عليه وكالة الأنباء اليمنية سبأ أن المخالفات توزعت على ذباحة خارج المسالخ بواقع ٧٩١ مخالفة، و٧٥ مخالفة ذبح لإناث المواشي، و١٦ مخالفة لعرض وبيع لحوم مصابة إضافة إلى ٢١٢ حالة غش في بيع اللحوم وعدم الالتزام بالنظافة وغيرها من المخالفات.

وأشار التقرير إلى أن عدد الحيوانات المذبوحة في المسالخ التابعة للمكتب بلغت خلال نفس الفترة ٣٢٧ ألفاً و١٣٣ رأس ماشية مختلفة الأنواع .. مبينا أن إجمالي الإيرادات بلغت ١٥٣ مليوناً و٥٩٤ ألف ريال.

وذكر التقرير أن المكتب فرض غرامات مالية لعدد ألفين و٥٧٠ مخالفة وأحال ست مخالفات للنيابة، كما وجه إنذارات خطية بالإغلاق لبعض المخالفين إضافة إلى إنذار لـ٥٤٥ مخالفة في مديريات الأمانة العشر.

وأكد اهتمام المكتب بجوانب المتابعة والرقابة من خلال قيامه بإتلاف ما يعادل ٣٧ ألفاً و٦٨ كيلو جراماً من اللحوم المصابة بالأمراض والغير صالحة للاستهلاك الآدمي.

وفيما يخص الجانب البيئي أوضح التقرير أن المسالخ تعمل على إدخال مخلفات الذباحة في الصناعات التحويلية فيما يتم التخلص من مخلفات الذباحة الصلبة والسائلة بالطرق الصحية المناسبة لحماية البيئة من التلوث .. لافتا إلى أنه تم الاستفادة من بعض مخلفات الذباحة من خلال إعادة تصنيعها بإنتاج أعلاف وشحوم حيث بلغ إنتاج الأعلاف ١٦ ألفاً و٧١٩ كيساً من الأعلاف و٨٤ برميلاً من الشحوم.

وأوصى التقرير بضرورة إزالة كافة المسالخ الأهلية المنتشرة في أحياء وشوارع الأمانة والقضاء على مظاهر الذباحة خارج المسالخ .. مؤكدا أهمية إعادة تأهيل أسواق اللحوم وإنشاء أربعة مسالخ نموذجية في مناطق سوق مذبح، الحصبة، الروضة، شارع الأمناء بمديرية الوحدة نظرا للحاجة الكبيرة لهذه الخدمات.

كما أكد على ضرورة إعادة تأهيل وتشغيل سوق شعوب، مجزرة باب اليمن، باب السبح مع عمل مسلخ نموذجي مصغر في كل منها وكذا تطوير نظام الترصد الوبائي قبل الذبح وبعده وتطوير كفاءة الفحوصات المخبرية .. داعيا الجهات الضبطية الأخرى إلى التعاون مع المكتب في ضبط المخالفين.

وفي هذا الصدد استعرض مدير عام مكتب المسالخ وأسواق اللحوم بأمانة العاصمة عبده مسعد الرزاقي الأعمال والخدمات التي تقدمها المسالخ بأمانة العاصمة وأهمها فحص وتقييم الذبائح من قبل الطبيب البيطري المسئول عن صحة وسلامة اللحوم وختمها بالختم الصحي، وكذا إدارة المسالخ والتأكد من تنفيذ الاشتراطات الصحية لمحلات بيع وتداول اللحوم والعاملين فيها والحفاظ على الجلود من خلال معالجتها بطرق حديثة.

وأشار الرزاقي إلى أن المسالخ تلعب دورا هاما في خدمة المجتمع صحيا وبيئيا واقتصاديا نظراً لما توفره من آلات حديثة تعمل على سرعة الذبح وتحافظ على القيمة الغذائية للحوم إضافة إلى البحوث العلمية التي تساهم المسالخ في إعدادها من خلال استقبال الطلاب من كليات الطب والزراعة وإجراء البحوث التطبيقية فيها.

وأكد على ضرورة إصدار وتحديث اللوائح الصحية والبيئية المنظمة لأعمال المسالخ وأسواق اللحوم بما يواكب التطورات العالمية في صحة اللحوم والمواشي وطرق معاملتها واستكمال إصدار المنظومة التشريعية لهذه العملية.

ودعا مدير عام المسالخ إلى ضرورة اعتماد مشروع إنشاء الحظائر المركزية في المسلخ المركزي وفقا للدراسة المقدمة من المكتب والمعتمدة من الهيئة الإدارية بأمانة العاصمة وإدراجها في موازنة ٢٠١١م والتي ستؤثر إيجابياً وتسهم في حل مشكلة سوق نقم المستخدم حاليا في عرض وإيواء المواشي فيها.